

تحليل لصحيفة أمريكية يكشف النقاب عن مصير الحوثيين على ضوء تسارع الأحداث الإقليمية.

## كيف يؤثر انهيار حلفاء إيران على الحوثيين؟



الأمناء/خاص:

قالت صحيفة أمريكية إن الحوثيين يُعدون آخر أهم الوكلاء الإيرانيين المتبقين في المنطقة وأكثرهم نشاطاً في مهاجمة الشحن الدولي في البحر الأحمر، وهو ما يثير التساؤلات حول ما إذا كانت سلطة الحوثيين ستواجه نفس المصير الذي واجهه النظام السوري.

وتحدثت تحليل في صحيفة The National Interest، عن مستقبل الحوثيين في اليمن، وسلط الضوء على التشابهات والاختلافات بين نظام الحوثيين في اليمن ونظام بشار الأسد في سوريا، الذي سقط مؤخراً وفر إلى روسيا. وأشارت الصحيفة إلى أن الحوثيين، مثل نظام الأسد، يمثلون شريحة صغيرة من السكان، مما يجعل الأغلبية تعيش في فقر مدقع. مؤكدة بأن هذا الفقر لا يعود فقط إلى الحرب أو العقوبات، بل هو نتيجة مباشرة للفساد المنهجي والمحسوبية والعزلة المتعمدة التي يفرضها النظام.

وأوضحت بأن الحوثيين يعتمدون على نفس الأدوات التي استخدمها نظام الأسد، مثل الرشاوى والاحتكار الاقتصادي وتضييق الأنظمة على الواردات. كما أن الفساد المستشري جعلهم يفقدون شعبيتهم، مما دفعهم إلى اللجوء إلى أجهزة أمنية قمعية للحفاظ على سلطتهم.

- أوجه التشابه والاختلاف مع نظام الأسد: ذكر التحليل أن هناك العديد من أوجه التشابه بين الحوثيين ونظام الأسد، من بينها اعتمادهم على العنف والقمع ومساندة إيران. ومع ذلك، لفت التقرير إلى وجود اختلافات رئيسية قد تؤدي إلى تباين مصير الحوثيين عن نظام الأسد، وأضاف أن الحوثيين لا يزالون في المراحل الأولى من حركتهم الثورية المتطرفة، بينما تحول نظام الأسد إلى سلالة أيديولوجية فارغة بعد عقود من الحكم.

- أزمة شرعية وتصاعد الضغوط: أوضح التحليل بأن الحوثيين يواجهون حالياً أزمة شرعية وعدم اعتراف، وذلك بالتزامن مع تزايد اعتمادهم على العنف لقمع المعارضين من الناشطين والسياسيين والصحفيين وغيرهم. منوها بأن النظام الحوثي سينهار في نهاية المطاف، لكن هذا ربما قد يستغرق وقتاً.

ولفت إلى أن هناك ثلاثة تطورات رئيسية يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري في اليمن:

- تصاعد الغضب الشعبي في مناطق الحوثيين بسبب التدهور الاقتصادي، فقدان دعم النخب المتحالفة مع الحوثيين، وانقسامات داخل القيادة الحوثية نتيجة ضغوط خارجية أو صراعات داخلية.

- دور المجتمع الدولي: دعت الصحيفة المجتمع الدولي إلى تكثيف الضغوط السياسية والمالية والعسكرية على جماعة الحوثيين. وأوضحت بأن قطع قدرة الحوثيين على استغلال المساعدات الإنسانية سيضعف وضعهم المالي بشكل كبير، وأن الإجراءات الحاسمة من قبل الأطراف الإقليمية والدولية المعارضة لإرهاب الحوثيين يمكن أن تسرع من انهيارهم.

كما شددت على أهمية توجيه الموارد لدعم الحكومة اليمنية الشرعية المناوئة للحوثيين، وكذلك دعم المواطنين واللاجئين اليمنيين. وذكرت بأنه بدلاً من دعم نظام يواصل نشر الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة، ينبغي على المجتمع الدولي تخصيص الموارد لمساعدة ضحايا الحوثيين وأولئك الذين يقاومونهم، بما في ذلك اللاجئون اليمنيون والقوات اليمنية التي تقاتل الحوثيين.

ونوهت بأن الأزمات الحالية التي تواجه حلفاء إيران مثل حزب الله اللبناني وفيلق القدس الإيراني تخلق فرصة للضغط على الحوثيين، وأكدت أن الاستفادة من هذه الفرصة قد تسهم في وقف الهجمات الحوثية على البحر الأحمر، رغم أن هذا سيكون حلاً مؤقتاً وليس طويلاً الأمد.

ولفتت إلى أنه وبالرغم من أن كيفية القضاء على الحوثيين ليست تحت سيطرة أي قوة، وخاصة القوى الخارجية، إلا أن التجربة السورية تشير إلى أن الضغوط المستمرة والتنسيق مع قوى المعارضة أكثر فعالية من محاولة التفاوض مع نظام مكرس للقمع الداخلي والعدوان الخارجي. واختتم التحليل بالتأكيد على ضرورة دعم الحكومة المعترف بها دولياً. موضحاً بأن استمرار الضغط العسكري والسياسي والاقتصادي أمر بالغ الأهمية. وأن الحوثيين، مثل نظام الأسد، سيفقدون السلطة في يوم ما وسيذكر اليمنيون من ساعدتهم في وقت حاجتهم ومن لم يساعدهم.

## مصادر خاصة بالأمناء: رفض تعيين المقالج رئيساً للأمن الموحد

تنسب إليه من اتهامات بالفساد والتجاوزات الإدارية. وأشارت المصادر إلى أن من بين الأسماء المقترحة لتولي قيادة الجهاز الأمني الموحد هو خالد حمود الصوفي، محافظ تعز السابق، كأحد الخيارات البديلة التي تتمتع بدعم أطراف متعددة.

الأمني الموحد يتضمن دمج جهاز الأمن السياسي والأمن القومي تحت قيادة موحدة، إلا أن تعيين المقالج واجه اعتراضات واسعة ورفض من التحالف والشريعة، بالإضافة إلى جهات أخرى. وأضافت المصادر أن سبب الرفض يعود إلى السجل الأسود للمقالج، وما

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" أن قرار تعيين صالح المقالج، مدير مكتب رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، رئيساً للجهاز الأمني الموحد قد قوبل بالرفض من قبل أطراف متعددة. وأوضحت المصادر أن الجهاز

## الحمدى: أي تعيين لمنصب محافظ حضرموت يجب أن يعبر عن إرادة أبناء المحافظة

الأمناء/خاص:

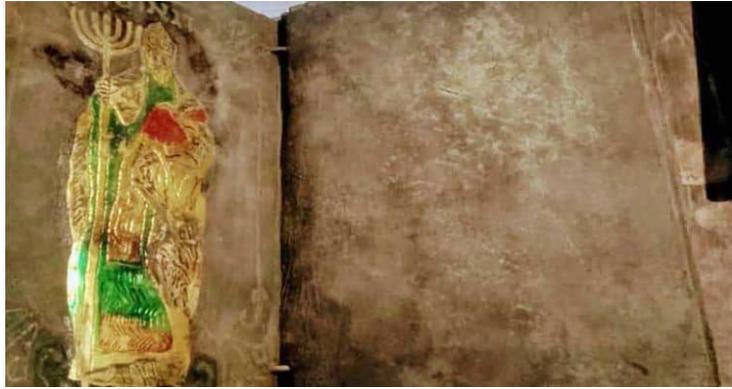
أصدرت الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة حضرموت، تصريحاً صحفياً على لسان العميد الركن سعيد أحمد الحمدى، رئيس الهيئة، أكدت فيه أهمية توافق كافة الأطراف حول أي تعيين جديد لمنصب محافظ حضرموت.

وأشار الحمدى، إلى أن أي تعيين يجب أن يكون متوافقاً عليه من الجميع، ويعبر عن إرادة أبناء حضرموت، وإلا فإن المحافظة ستدخل في نفق مظلم. وفيما يتعلق بالوادي، أضاف: "نرفض أي تغييرات لا تسمن

ولا تغني من جوع، ومن الضروري نقل منتسبي المنطقة الأولى إلى خطوط التماس لمجابهة الحوثي وتحرير أراضيهم، بدلاً من جلوسهم في منطقة ليست منطقتهم، وعليهم أن يخرجوا إن كانوا فعلاً عسكريين ومقاتلين، بعد أن رأينا الحوثي يعيث بأرضهم، ويجب نشر قوات النخبة الحضرمية الجنوبية على كامل تراب حضرموت".

وأكد الحمدى، على أن المجلس الانتقالي الجنوبي يعبر عن إرادة شعب الجنوب في حضرموت، مشيراً إلى أن أبنائها خذلوا من توهموا أن تكون حضرموت شوكة في خاصرة الجنوب، وأكدوا في أكثر

## للمرة الثانية.. تعهد عسكري إخواني لرفض تسليم مخطوطة ذهبية أثرية باللغة العبرية



الأمناء/خاص:

كشفت وثيقة رسمية حصلنا عليها عن تجاهل لواء عسكري تابع لمحور تعز الإخواني لأوامر النيابة العسكرية حول قضية نهب مخطوطة ذهبية أثرية باللغة العبرية.

حيث خاطب وكيل النيابة الابتدائية العسكرية بتعز والحديدة القاضي / ناجي محمد المفلحي للمرة الثانية، قائد اللواء (٢٢) ميكا تعز بطلب التوضيح حول توجيه السابق بإرسال قائد كتيبة الاحتياط وضابط أمن بالكتيبة الخامسة إلى النيابة.

وأشار المفلحي إلى مذكرته السابقة إلى قيادة اللواء قبل أكثر من شهر ونصف بخصوص قيام قائد الكتيبة الخامسة محمد الصنديد وضابط أمن الكتيبة الخامسة عمار مقداد وذلك باقتحام منزل أحد ضباط

الأمن وبقوه السلاح وأطعم عسكريه وأخذ كتاب أثري من منزله. وطالب وكيل النيابة الابتدائية العسكرية بتعز والحديدة قيادة اللواء بسرعة الإفادة عن صحة الشكوى وإرسال قائد الكتيبة وضابط أمن الكتيبة إلى النيابة لسماع فيما نسب

## أبرز التحديات التي تواجه الحكومة والسلطة المحلية في عدن

الأمناء/خاص:

مع دخول العام 2025، تبرز القضايا الاقتصادية كأحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية والسلطة المحلية في عدن، تدهور العملة المحلية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وازدياد معدلات البطالة تؤثر بشكل

مباشر على حياة المواطنين، كما أن ضعف البنية التحتية الاقتصادية يزيد من صعوبة تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

من بين القضايا الاقتصادية الملحة، تأتي الحاجة إلى إصلاح نظام الإيرادات العامة، بما في ذلك مكافحة الفساد في إدارة المؤسسات الإيرادية و تسعى الحكومة لوضع خطط لتحسين الشفافية في جمع الإيرادات،

وهو ما يتطلب جهوداً مشتركة مع السلطة المحلية في عدن لتنفيذ هذه الإصلاحات بفعالية.

أما قطاع الطاقة، فإنه ما يزال يعاني من أزمات مستمرة. ضعف توليد الكهرباء واعتماد المدينة على مصادر غير مستقرة للطاقة يزيدان من الأعباء على المواطنين والشركات على حد سواء، مما يستدعي إيجاد حلول مستدامة وسريعة.